

مشروعات الرقمنة في المكتبات الأكاديمية الوطنية: مبادئ أولية لصياغة خطة وطنية

أ. باشيوة سالم

أستاذ مساعد (أ) قسم علوم الإعلام والاتصال وعلم
المكتبات - جامعة قالمة

المستخلص:

يفرض واقع المكتبات الأكاديمية المنتمية لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر، على الباحثين والمتخصصين والمهنيين تعميق التفكير العلمي والمنهجي حيالها، بالنظر إلى انتشارها الوطني، وإلى المهمة الكبيرة الملقاة على عاتقها، فمهمتها هي مهمة المؤسسات التي تؤطرها وتُشرف عليها، فهي تسعى إلى خدمة المجتمع، وتنميته، بالكفاءات البشرية القادرة على استيعاب مشكلات المجتمع، من خلال تطوير آلية البحث العلمي والتكنولوجي المقيّدة بوجود المعلومة المناسبة، التي تتولى مرافق التوثيق والمعلومات الأكاديمية بمختلف أنواعها مهمة ضبطها، والعمل على تهيئتها ومعالجتها، والحرص على توفير شروط تخزينها وحفظها، لأجل تمكينها وإتاحتها لمختلف المستفيدين منها، آخذة في الحسبان التحولات الاجتماعية العميقة التي رافقت المستفيد المعاصر، وكذا التطورات التكنولوجية الكبرى، التي غيرت من فلسفتها وطريقة عملها.

وتعد "الرقمنة" من بين الأدوات والوسائل التكنولوجية الحديثة التي يمكن أن تُحقق قفزة هامة في العمل المكتبي الوطني، وفي تأهيل المعلومة الوطنية المحلية واستكمال جميع حلقاتها، وجعلها تنال مكانتها الحقيقية ضمن المعرفة العلمية والتقنية الدولية، ولأجل تبيين الإيجابيات التي تتكأ عليها تكنولوجيا الرقمنة والحظوظ التي يمكن أن توفرها للمكتبات الأكاديمية الوطنية، جاءت هذه المقالة، لتضع بعض المبادئ والأفكار الأولية التي من خلالها يمكن، تحقيق أقصى الاستفادة منها بما يخدم المستفيدين ويخدم رسالة هذه المرافق الحضارية وممارسة الشهود العلمي المفتوح، من جهة؛ ومن تحصيل تقييم موضوعي لمستوى

الإنجاز العلمي لمؤسسات التعليم العالي الوطنية ضمن العقل الإنساني الكوني،
من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية:

الرقمنة؛ المكتبة الجامعية؛ المكتبة الأكاديمية؛ خطة وطنية؛ سياسة معلومات؛
المكتبة الرقمية؛ الجزائر

مقدمة:

إن توجه مرافق التوثيق والمعلومات والأرشيف بشكل عام نحو صياغة وبناء
السياسات الوطنية المؤطرة للعمل المهني، يُعدّ مؤشراً هاماً، في سعي هذه
المؤسسات الحضارية الدخول في مرحلة جديدة من ممارسة الشهود العلمي
والمهني على المجتمع، ويعدّ هذا التوجه مظهراً ومؤشراً إيجابياً على مدى النضج
النقدي لدى المتخصصين والمهنيين في علم المكتبات والتوثيق والأرشيف
باعتبارهم الذين يتولون قيادة هذه المؤسسات.

ومن جهة أخرى، فإن تأخر دخول مرافق التوثيق والمعلومات والأرشيف
(على الأقل في الجزائر) في مرحلة بناء العمل الجماعي المشترك، يعتبر مؤشراً
ومظهراً لعدم قابلية الإنسان الحالي على ممارسة الإتقان والإبداع في أبسط
الأعمال اليومية التي يُنجزها، مما يعني أن النموذج الثقافى الجمعي للمهنيين،
هو الذي يقف دون تحقيق نتائج ملموسة في الواقع التشغيلي والاستراتيجي
لمرافق التوثيق والمعلومات، خاصةً الجامعية منها بحكم المسؤوليات الجسام الملقاة
عليها.

إن صناعة التاريخ أو التغيير كما يسميه فيلسوف الحضارة مالك بن
نبي، ينطلق من الأعمال اليومية الصغيرة والبسيطة، والتي ننجزها من منطلق
أنها سوف تؤثر في منظومة العمل ككل، وبهذا المعنى، فإن السياسة الوطنية
للمعلومات أو الخطة الوطنية لتسيير مشاريع الرقمنة في مؤسسات التوثيق
والمعلومات الجامعية الوطنية، إذا لم تُراعَ فيها هذه الفلسفة، فإن الفشل
سينتظرها في أول منعرج تُمتحن فيه.

السياسات الوطنية للمعلومات بشكل عام، هي منهجية الأفكار الطموحة المتولدة من وجود الإنسان "الواجب" الذي يقوم بالمهام الملقاة عليه بإتقان وإخلاص، وبالتالي فإن السياسات والخطط الوطنية، للمعلومات وما يرتبط بها، هي انتقال الإنجاز من مرحلة الفرد، إلى الإنجاز في مرحلة الجماعة وآلياتها، وليست السياسات مرحلة بداية، بقدر ما هي ثمرة وخلاصة لتراكم جهود مختلفة ومتعددة على مستوى الأفراد خلال فترة زمنية معينة.

هذه الدراسة تتطرق إلى "بعض" المعالم المنهجية والعلمية الأساسية، التي ينتج عن مراعاتها، نضج التوجه والسعي إلى تأصيل الجهود والتوجهات المشتركة للمكتبات الأكاديمية الجزائرية، وتمكّنها من تأطير حركية الرقمنة بما يُحقّق آمال الإنسان (المستفيد) المعاصر، وطموحاته، ويرسم معالم منظومة المعرفة الكونية، من خلال العمل على إنشاء "المكتبة الرقمية العلمية الجزائرية"، التي سوف تكون الواجهة العلمية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية والإيديولوجية للتجربة الجزائرية، ومشاركتها في بناء الحضارة الإنسانية المبنية على مخزون المعرفة البشرية المتنوع القائم على مبدأ الإتاحة "غير المشروطة والمباشرة".

أولاً: السياسات الوطنية، والتخطيط الوطني للمعلومات:

1- مفهوم السياسات الوطنية للمعلومات:

تعد السياسات والخطط الوطنية، الخطوة الأولى للسلطات العليا (الإرادة السياسية)، في التأسيس لعمل منهجي يمتد في الزمان والمكان، وهي من بين العناصر الأساسية لعملية التخطيط الاستراتيجي، باعتبار السياسة منظومة من الإجراءات والخطوات والأعمال التي تنتهي إلى تحقيق انسياب منهجي وسليم للجهد والموارد المتنوعة والمتعددة. وفي إطار السياسة والخطوة الوطنية يتم ترجمة الأهداف الإجرائية التي تحددها مرافق التوثيق والمعلومات، والتي تسعى إلى تحقيقها وبلوغها بكل الوسائل والإمكانات المتاحة.

السياسة الوطنية، هي ترجمة مباشرة لوجود إرادة سياسية صريحة وواضحة للدولة، تتبنى العمل الاستراتيجي خاصة في مرافق التوثيق والمعلومات، والسياسة أو الخطة الوطنية في ظل وجود هذه "الإرادة" سيتمكن من إتاحة وإيجاد الآليات القانونية والسياسية والنماذج الاقتصادية والثقافية... التي سوف تعمل على نجاح العمل المؤسسي المبني على استغلال واستثمار الوعي والتفكير الجمعي، المحمي من النقص والزلل والخطأ، فالتأمل في أكثر المشروعات الناجحة عبر العالم يجدها تأصلت في وجود هذه الإرادة، فالمكتبة الرقمية الفرنسية، ومن بعدها المكتبة الأوروبية الرقمية بدأت بإرادة سياسية واضحة من طرف الرئيس الفرنسي، ومن بعض رؤساء الدول في المجموعة الأوروبية، خاصة بعد تهديدات محرك البحث "جوجل"، الذي لولا هذه الإرادة، لأصبح تراث وموروث العالم الثقافي جميعه بألوان الإيديولوجية الأمريكية.

فالساسة الوطنية هي بيان بالطموحات السياسية والاقتصادية والثقافية... لدولة ما، يعبر عنها بصيغة إجرائية من خلال رؤية واضحة ومكتوبة، ومن خلال تحديد أهداف إستراتيجية وأخرى تشغيلية، تنتهي بتأسيس وإنشاء النظم الوطنية للمعلومات.

2- النظام الوطني للمعلومات:

تأسست فكرة النظام الوطني للمعلومات على خلفية المؤتمر الذي نظمته اليونسكو، والمنعقد في باريس سنة 1974، والذي خُصص لدراسة موضوع "التخطيط لوضع البنية الأساسية لإنشاء مراكز محفوظات وتوثيق ومكتبات وطنية".⁽²¹⁾ ويضم النظام الوطني للمعلومات "خطة متكاملة، للمراكز الثقافية والمكتبات العامة والمكتبات المدرسية والمكتبات الجامعية والمكتبات المتخصصة [...] ومراكز التوثيق ومراكز تحليل المعلومات والأرشيف الوطني"⁽²²⁾. والنظام الوطني للمعلومات هو "مجموعة الموارد والمقومات والتدابير التي تكفل التدفق المناسب للمعلومات في الحدود الوطنية، وذلك وفقاً لإستراتيجية تعتمد على الإدراك الواعي للأولويات والأفكار والاحتياجات

الوطنية، مما يكفل توافر المعلومات المناسبة لتكون في متناول جميع فئات المستفيدين."

1- بين السياسة الوطنية والنظام الوطني للمعلومات:

النظام الوطني للمعلومات، هو إحدى نتائج وجود السياسة الوطنية للمعلومات، فحتى يمكن أن تُحقق هذه السياسات مراميها، ينبغي إنشاء النظم الوطنية للمعلومات (النظام الوطني للمعلومات الجغرافية، النظام الوطني للمعلومات الصحية، النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية SNIE، النظام الوطني للمعلومات التربوية..)، والنظم الوطنية للمعلومات جاءت من أجل التحكم الأمثل في تدفق المعلومات والتعريف بها سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وهذا -كله- من أجل تعزيز مبدأ الحق في المعلومة، وفي الوصول إليها. وبهذا، فإن السياسة الوطنية والنظام الوطني للمعلومات يمكن اعتبارهما منظومة متكاملة من العناصر المختلفة والمتعددة، تسعى للوصول إلى غاية واضحة وواقعية، من خلال تحديد مجموعة من الأهداف المرحلية التي تحكمها علاقة محددة بدقة.

بحسب ما تقدم تعدّ النظم الوطنية للمعلومات بمثابة الأجهزة التنفيذية والإجرائية للدولة في تنفيذ مشاريعها وبرامجها السياسي الشامل، فهذه النظم مستقلة من حيث وجودها وكيانها وفلسفتها، وهي تعمل من خلال الهيكلية التنظيمية المعتمدة أو المختارة، على تحقيق الأهداف المسطرة لها من قبل. وحتى تلتقى وتتفق هذه النظم جميعها في رؤية موحدة أو هدف استراتيجي مشترك، يستوجب صياغة السياسة الوطنية للمعلومات، التي تجمع بين أهداف كل هذه النظم، وتجعلها تناسب في العمق الاستراتيجي الشامل للدولة، مما يفهم من أن السياسة الوطنية هي الأفكار والإجراءات التي تُنظم جهود هذه النظم.

2 - خصائص السياسات الوطنية للمعلومات:

- السياسات الوطنية، تأكيد لدور الدولة في بناء النموذج المجتمعي:

حتى تنجح السياسات والخطط الوطنية بشكل عام، لابد أن يكون هناك "آلية عليا تتولى مهمة التنسيق الوطني" ومن دون بروز دور الدولة من خلال الهيئات والمؤسسات التي تُنشئها لهذا الغرض، فإن السياسات والخطط الوطنية ستشكّل عبئاً سلبياً على الوعي الجمعي المشترك، من خلال ترسيخ مفهوم عدم جدية وفاعلية العمل المشترك والاستراتيجي. ومن ثمّ إن بروز دور الدولة من خلال تولي "هيئة عليا" مسؤولية قيادة السياسة الوطنية، هدفه إحداث التناغم بين مختلف عناصر هذه السياسة، وتجنّب الإزدواجية التي تستهلك الجهد والوقت والمال، إضافة إلى تحديث المنظومة التشريعية التي ستمنح الدافعية اللازمة لمختلف الشركاء المباشرين وغير المباشرين، في إطار هذه السياسة. ففي سبتمبر 1993، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ السياسة الوطنية للمعلومات، المسماة "الطريق السريع للمعلومات" بتكلفة أولية قدرت بـ 600 مليار دولار، هدفها تمكين الفرد الأمريكي من الحصول والوصول إلى المعلومات. (23)

والممتنع لحركة الرقمنة والمكتبات الغربية في الغرب، يكتشف بأن وراء هذا التحول، جهود بذلتها المكتبات الوطنية مراكز الأرشيف، الاتحادات الوطنية للمكتبات، ومؤسسات الدولة للثقافة والاتصال، والتعليم العالي.. (24)

- السياسات الوطنية.. هي "التغيير المخطط" للواقع:

تعتمد الدول الناشئة، على السياسات الوطنية لتحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية... بما يسمح لها "بالإنتقال" السريع والثابت نحو فرض نموذجها في سلم التقدم والحضارة، ولتحقيق هذه الغاية الطموحة، لابد من تنمية التفكير وتطوير آلياته، المبنية على ممارسة التخطيط بكل أبعاده الشخصي والمؤسساتي، حتى يمكن الاختيار بين العديد من الفرص، وتجاوز الكثير من التهديدات. وتوجه الدولة إلى تبني أسلوب "السياسات الوطنية" في تأطير إمكانياتها المتعددة والمختلفة على المستوى الوطني، يُعد من

أبرز أوجه ممارسة التغيير "المتفائل" (25)، من خلال تحويل عمل المؤسسات من وضعها الحالي، إلى حالة من الواقع المتوقع خلال مدة زمنية معينة.

إن السياسات والخطط الوطنية بالرغم من القدر والأهمية التي تكتسيها، والدور الذي تؤديه في تنظيم المجهودات ذات البعد الوطني، فإنها بالمقابل قد تكون "محيرة وبالغة في التعقيد" ويمكن أن يكون وجودها يدور في حلقة مفرغة (26)، تزيد من معطيات الواقع تضخماً إضافياً، ومديونية حضارية، تكون عبئاً على الأجيال القادمة، ذلك أن السياسة الوطنية تعتمد على التخطيط بدرجة كبيرة، وعلى ضرورة وجود ميكانيزمات التنفيذ، خاصة في ظل التقدم السريع للمعلومات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وارتباط هذه السياسات والخطط بالأشخاص أكثر من قيامها على الأفكار والمناهج السياسية الواضحة. فالخطط والسياسات الوطنية تعود إلى حالتها الأولى، بمجرد ذهاب المشرفين والقائمين عليها، مما يفهم بأن الإرادة السياسية، غير كافية إذا لم يكن هناك وعي وطني، وما لم تكن هناك حاجة إجتماعية تفرض ضرورة التوجه إلى هذه المنهجية.

– السياسات الوطنية منهجية الجودة الشاملة:

تعتمد فلسفة السياسة الوطنية للمعلومات، على مبدأ الإنجاز بطريقة صحيحة وسليمة، ومن الوهلة الأولى، فليس هناك – في ظل السياسة الوطنية – مجال للعشوائية، وإهدار للوقت والجهد، لأنها مرتبطة بالتزامات وأهداف مقيدة بزمان محدد، وبمستوى عالي من الكفاءة، لذلك فإن وجود السياسات الوطنية.. هو توجه نحو تفعيل وتشجيع آلية "الجودة" في مرافق التوثيق والمعلومات، القائم على القيام بالواجبات المهنية والإدارية.. على أحسن وجه وطريقة، وبأفضل الوسائل وأقلها تكلفة.

تقوم السياسة الوطنية ومفهوم الجودة، على القيام بمجموعة من الأنشطة والأعمال... يكون فيها حظ الفشل والنقص.. ضعيفاً أو منعدماً، كما يقومون أيضاً على مبدأ الشمولية في حصر كل الفرص والإمكانيات التي تساهم في تحقيق الهدف، وعلى عنصر التكاملية في كل هذه الفرص والإمكانيات. مما

يسمح لنا هذا المقام بالقول أن السياسة الوطنية تركز وبشكل إيجابي مفهوم الجودة، أو تحقيق مبدأ "الخدمة المثلى".

- السياسات الوطنية مقارنة لبناء مجتمع المعلومات⁽²⁷⁾:

مجتمع المعلومات، فضاء يتعامل فيه الأفراد بالمعلومات، من أجل صناعة الفارق، ولتحقيق هذه المزية، ينبغي البحث عن المعلومة المناسبة، وتهيئتها بالطريقة المناسبة، لأجل تحقيق الاستفادة القصوى منها، ولا يمكن ضمان هذه المهمة إلا في إطار من الرؤية الواضحة التي تجمع كل الفاعلين والشركاء الاقتصاديين، الثقافيين، السياسيين، الاجتماعيين.

- السياسات الوطنية.. منهجية لإدارة المعرفة:

لا شك في أن التحولات والتغيرات العميقة التي صاحبت الألفية الثالثة، قد جعل المجتمعات البشرية الحالية، تتجه صوباً ومن دون تردد، إلى تبني مفهوم مجتمع المعرفة، القائم على تثمين واستخدام المعلومات المتراكمة في خلق فضاءات ونظم جديدة تساعد المجتمع على الانتقال المستمر والمنظم إلى وضعيات أفضل في ممارسة الحياة، والتأسيس لممارسة الشهود العلمي (المحلي) ضمن المجهودات البشرية المختلفة. لأن المجتمعات القائمة على المعرفة، هي تلك التي تبحث عن سبل التحكم في هذه المعرفة، وكأنها تبحث عن القيمة التي تضيفها في صناعة الفارق في حياة الناس ومنجزاتها، وهذه الحقيقة أو التوجه عبّر عنه فرنسيس بيكون بكون المعرفة الحقيقية هي تلك المعرفة التي لها القدرة على تحريك أفراد المجتمع نحو الإنجاز وتحقيق الإضافة. والسياسة الوطنية للمعلومات قائمة على هذا المبدأ، وعلى جعل المعلومات تتدفق في أنساق يمكنها في نهاية المطاف أن تيسر أو تسهل حياة الناس. وقد أشار كلا من خالد الجبري وحمد السعدون، إلى أن السياسات الوطنية للمعلومات ترمي إلى تحقيق مايلي: (28)

- التأكيد على أهمية "المعلومة"، واعتبارها مورداً اقتصادياً وطنياً، يجب العناية به.

- الاستغلال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- توظيف وتنظيم الجهود الوطنية لرفع فاعلية مرافق التوثيق والمعلومات والأرشيف.
- إتاحة الوصول إلى مصادر المعلومات الوطنية والأجنبية.
- توحيد الجهود وتنسيق التعاون.
- تقنين وتوحيد الإجراءات والعمليات المرتبطة بتدفق المعلومات.
- ربط المؤسسات، والعمل على الاستفادة من التجارب العربية والأجنبية.
- تأكيد دعم الدولة للنظم الوطنية للمعلومات.
- إعداد وتنفيذ برامج متوسطة المدى، لأجل تطوير النظم الفرعية للنظام الوطني للمعلومات.

3- مستويات التخطيط الوطني للمعلومات⁽²⁹⁾

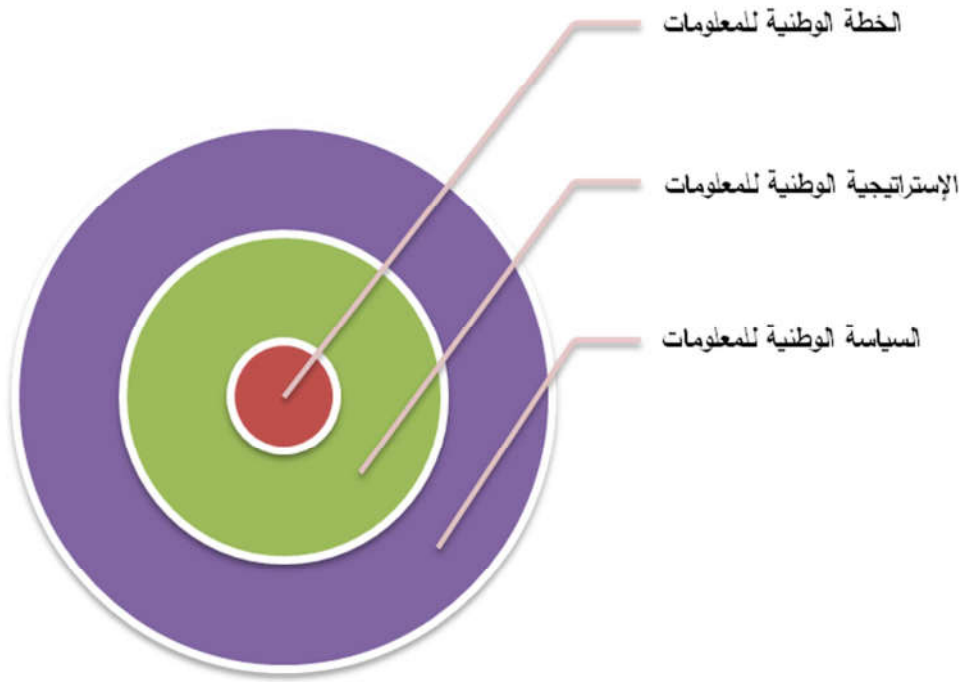
يبرز الجهد الرسمي للدولة، من أجل بناء نماذجها ومقاربتها في صناعة الحضارة، إلى ثلاثة مستويات، يختلف كل مستوى عن الآخر بمقدار الطموح المتفرد، وبمقدار الوضع الراهن الذي يستوجب ممارسة التخطيط.

المستوى الأول: السياسة الوطنية للمعلومات، هي رؤية ومبادئ تعكس موقف الدولة تجاه التخطيط في كل الهيئات والمؤسسات العاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة أو الشاملة للبلاد، وهي عملية ناتجة عن وجود وتقبل للتفكير العلمي والمنطقي لسيروية عناصر الحضارة، وليست السياسات الوطنية للمعلومات ردود فعل، بعد سبات طويل، نشأ من أجل الخروج بأقل الأضرار، بل إن السياسات هي منهجية للتفكير ونتيجة للإنسان الطموح، في بناء نموذج مجتمعي إيجابي، قائم على حرية المعلومة وحرية الوصول إليها.

المستوى الثاني: الإستراتيجية الوطنية للمعلومات، الإستراتيجية هي ترجمة نظرية تأسيسية لموقف الدولة الذي عبّرت عنه من خلال السياسة الوطنية للمعلومات، فالإستراتيجية تبيان لكيفية النزول إلى الميدان، ودليل للمقاربات التي

يتم اتباعها من أجل تطوير القدرات والتهديدات الممكنة، فالاستراتيجية هي التي تحوّل إرادة الدولة، إلى واقع ملموس.

المستوى الثالث: الخطة الوطنية، الخطة جدول بالأعمال التي تبين الأولويات والأهداف التشغيلية والمرحلية خلال مدة زمنية محددة، وفيها يتم توضيح الهدف المباشر، والنتائج المرجو تحقيقها، وبيان بمجموع الأعمال والأنشطة التي يجب تنفيذها، والأطراف المسؤولة عن ذلك.



الشكل رقم (01): يوضح مستويات التخطيط الوطني للمعلومات

ثانياً: معالم الخطة الوطنية للرقمنة، والمكتبات الرقمية:

1- الخطة الوطنية أسلوب العمل المنهجي المنظم:

إن غياب التخطيط الوطني للمعلومات، قد جعل من مؤسسات التوثيق والمعلومات الجزائرية كيانات متناثرة هنا وهناك، بل قد تجد بعضها في تنافر، وتنافس سلبي، ما أنتج صورة لا تشرّف هذه المؤسسات في الداخل وفي الخارج، ومن أعراض هذا الواقع عدم بروز مؤسسات توثيقية جزائرية رائدة في الخدمة

المكتبية، كما لم تصل بعد إلى تكوين خزان من الخبرات المتخصصة في مجال من مجالات المكتبات والمعلومات، وقد نسمع ونقرأ عن بعض من الانجازات.. التي حققتها بعض المكتبات الجامعية على وجه الخصوص، لكن لم ترتق إلى فرض نموذجها على باقي المكتبات الأخرى، لأنها في الحقيقة حققت نجاحاً، ولم تضيف قيمة مضافة في العمل المكتبي.

2- دور وموقع المكتبات الجامعية في السياسة الوطنية للمعلومات:

إن المعالم التي سنحاول أن نبرزها في هذه المقالة، هي خلاصة الدراسة الميدانية التي استهدفت مشروعات الرقمنة والمكتبات الرقمية لدى المكتبات الجامعية للوسط الجزائري والتي شاركت من قبل في مشروع الشبكة الجهوية للمكتبات الجامعية RIBU، بحكم تجربتها وخبرتها، وقدرتها على التمكين لفعل الرقمنة la numérisation بمختلف مستوياتها وأبعادها، والتي أصبحت من الأدوات والحلول التكنولوجية القادرة على استكمال الحلقات الكاملة للمعلومة العلمية والتقنية في منظومة الفعل العلمي الوطني الجزائري، على غرار المحاولات والمبادرات العربية والأجنبية الغربية.

تكتسي هذه الخطة أهمية بالغة بالنظر إلى أن الذي يملك المعلومة يملك القوة، والمؤسسات التي تتولى ضبط المعلومة ومعالجتها وتخزينها وتنظيمها، هي مرافق التوثيق والمعلومات والأرشيف المنتشرة على المستوى الوطني، مما يعني أن من يتحكم في هذه المرافق بشكل جيد ومنظم، سيتحكم في المعلومة، وبالتالي امتلاكه للقوة.

إن وظيفة مرافق التوثيق والمعلومات والأرشيف، هي ممارسة المهام السابقة على المعلومة (الوثيقة) الوطنية قبل المعلومة الأجنبية، لأن الظاهر في الكثير من الممارسات المهنية في هذه المؤسسات، يبرز الاهتمام بالمعلومة الأجنبية وتفضيلها على حساب المعلومة الوطنية، التي من خصائصها أنها محلية ومشبعة بالمرجعية الثقافية والاجتماعية.. الوطنية المتعددة، ويتجلى ذلك جلياً في التأخر الجلي في دخول هذه المرافق في مشروعات متعلقة ببناء مكتبات رقمية محلية وفق المعايير الدولية. لذا فإن من مرتكزات السياسة الوطنية للمعلومات،

هو ضرورة الاعتراف بأهمية المعلومات في التنمية، ولا يتسنى ذلك إلا بالاعتراف الجاد بأهمية مؤسسات ومرافق التوثيق والمعلومات، من خلال السهر على تنظيمها وتسييرها وفق الأساليب الحديثة للإدارة، وتمكينها من الرعاية الرسمية الكافية والصريحة.

ويمكن لهذه المرافق أن تساهم في تيسير ووضع السياسة الوطنية للمعلومات، وتطوير النظام الوطني للمعلومات العلمية والتقنية، من خلال محورين:

– **المحور الأول:** توطيد آليات الإنجاز المهني المتقن، وذلك من خلال تمكين فلسفة العمل المتقن، المبني على تطبيق المعايير القياسية العالمية، في العمليات الفنية والخدمات، وفي مختلف الأنشطة التي تُنجزها صغيرها وكبيرها. فكلما قامت المكتبة بذلك وجعلته ضمن أولوياتها، فإن دورها ومساهمتها في إرساء النظم الوطنية للمعلومات يُصبح مسألة وقضية بسيطة بالنسبة لها، وأما إن كانت الغنائية والعشوائية والارتجال، والفوضى المنظمة (..) هي المتحكمة، فإن المسافة ستبعد وتزداد بينها وبين كل فكرة أو عمل جماعي منظم ذو أبعاد وطنية أو دولية.

– **المحور الثاني:** القيام بمجموعة من المشاريع الإجرائية، التي من شأنها أن تجعل المكتبة الجامعية، ضمن التفكير الوطني والعمل الجماعي الميداني المشترك، منها:

◀ **الحرص على استكمال عمليات التآلية والحوسبة، وتوظيف النظم الآلية المكتبية، في تنفيذ العمليات الفنية، وإعداد المنتوجات الوثائقية.**

◀ **إنجاز وإعداد الفهارس الموحدة، والفهرس الوطني المشترك، بحيث يمكن لمرافق التوثيق والمعلومات الجامعية أن تساهم في تفعيل السياسة الوطنية للمعلومات، وبناء النظام الوطني للمعلومات من خلال العمل إنشاء وإرساء الفهارس الموحدة، من أجل توفير الآلية المنهجية الأولى لتحقيق خاصية التقاسم، والتشارك، وتنمية التجربة المشتركة. والمكتبات الأكاديمية الوطنية قد دخلت من خلال تجربة RIBU في إعداد الفهارس المشتركة، التي تم تبنيها من طرف مركز السيريست تحت مظلة CCDZ.**

◀ إرساء وتنصيب شبكات المعلومات: فمن خلال الربط الشبكي والتكتل، ستعمل هذه المرافق على تقريب المسافات، وتوحيد الإجراءات ومختلف الشكليات المرتبطة بالتعامل التقني والفني مع المعلومة العلمية والتقنية، وعلى المكتبة الجامعية الوطنية، أن تعمل على إعادة تفعيل شبكة RIBU، وتوسيع نطاقها إلى مكاتب الكليات، وإلى كل المكتبات الجامعية الوطنية، وضرورة الاستعداد "غير المشروط" من أجل التمكين الفعّال للشبكة المغاربية للمعلومات العلمية والتقنية، والاجتهاد في عدم جعلها هيكل من دون روح.

3- أهمية هيكلية المبادرة الجزائرية للرقمنة في المؤسسات التوثيقية الأكاديمية

• **تكوين الإطار السياسي والرسمي:** فالخطة سوف تعمل على تحفيز السلطات السياسية إلى ضرورة تأسيس إطار سياسي ورسمي، يوجه وينظم هذه الحركية التكنولوجية، باعتبارها تحولاً عميقاً ومؤثراً في المنظومة الشاملة للتنمية، ويكون هذا الإطار مرجعاً لتأطير الجهود التعاونية والمشاركة، وفي بعدها الوطني والإقليمي والدولي.

• **التمكين للمعلومة الوطنية المحلية:** فمن خلال هيكلية جهود الرقمنة وعمليات التحويل الرقمي للمجموعات، سوف تؤسس الخطة، لعملية مهمة وهي تمكين المعلومة الوطنية المحلية من قيمتها العلمية الحقيقية ضمن السياق أو النطاق الدولي للتعليم العالي والبحث العلمي، مما سيتيح لنا "كأمة" من حزم مكان ضمن سلم التأثير وصناعة الحضارة.

• **ضمان حضور أكثر على الويب:** فهيكلة جهود الرقمنة، سيضمن أكثر مبرؤية، مرئية أو حضور للخبرة والتجربة الجزائرية، من حيث الرقمنة كحل تكنولوجي، ومن حيث نتاج العقل والتفكير العلمي والتقني الجزائري، تجاه مكونات وأدوات الحضارة الإنسانية القائمة على العلم.

• **تهيئة التوجه الاستراتيجي** Fournir une orientation stratégique خاصة في ظل الحركية والديناميكية التي يتسم بها العصر الحالي، ويوفر

وجود الخطة "غرس الأمل" في العاملين في المكتبات الجامعية بشكل خاص، والمكتبات بشكل عام بوجود توجه تحول عمل متقن وذو قيمة مضافة، وهو ما سيعزز من التحفيز وتقدير الكفاءة، واستغلال المهارة بشكل أساسي، وبالتالي فإن وجود الخطة الوطنية للرقمنة، وغيرها من الخطط المشابهة سيعزز من تثمانين النية والعمل المهني الصادق والبناء.

• **تكوين إطار مهني مؤسساتي موحد**، يجعل المؤسسات المعنية بمهمة التراث الوثائقي كالمكتبات بمختلف أنواعها ومراكز التوثيق والأرشيف والمعلومات، والهيئات المكلفة بالثقافة.. تنتظم وتتهيكّل في إطار موحد، ويجعلها أيضاً تتعاون فيما بينها من أجل الاستغلال الأمثل للإمكانات المادية والحلول التكنولوجية.

• **تعزيز الإنجاز**: فتهيكّل هذه المشروعات في قالب واحد، يدعم جهود التنسيق بين مختلف المؤسسات التي لها مبادرات ومشروعات وشبكات للرقمنة، ومتابعة الجهود الجارية والمبدولة التي تهدف إلى تشكيل الذاكرة الرقمية، تجنباً لتكرار أعمال تمّ إنجازها من قبل.

• **تقييم وتحديد النماذج الجارية في المجموعات**، والسياسات التي تدخل في خط تثمانين التراث ككل.

• **تشجيع التنوع الثقافي واللغوي في تشكيل المجموعات الرقمية.**

4 - مبررات صياغة الخطة:

إن الذي يدفعنا إلى العمل على رسم الخطوط العريضة للإستراتيجية الوطنية المتعلقة بالمشروعات الرقمية، هو "الانكماش" الرهيب لفاعلية مرافق التوثيق والمعلومات، وغياب التأثير الحقيقي في منظومة التنمية الشاملة للبلاد، فالمنظومة الإدارية والعلمية المسيرة لهذه المرافق على مدار أربعة عقود تقريباً لم تحقق تلك الفعالية المرجوة منها إلى حد الآن. وما تمّ إنجازه بقي هشاً وضعيفاً غير قادر على مقاومة التحولات الكبرى والجذرية التي رافقت التقدم العالمي في شتى المجالات.

وحتى لا نبقى نتفرج على عودتنا إلى الوراء، سنساهم -على حد قول المثل
"عوض أن تسب الظلام حاول أن توقد شمعة Mieux vaut allumer une bougie
«que de maudire l'obscurité»- في أن يكون المجهود الذي بين أيدينا لبنة تضاف
إلى الكثير من الأعمال الرفيعة الأخرى، والتي ستعمل على تحقيق الاستفادة
القصوى من الموارد والقدرات المتنوعة التي تتمتع بها مرافق التوثيق والمعلومات،
لأننا اليوم إذا لم نبادر بالتخطيط للمستقبل، فهو في الحقيقة تخطيط للفشل
الذي سنعيشه فيما بعد.

**ومن بين المبررات التي نراها جديرة بتفعيل الخطة الوطنية لتسيير
مشروعات الرقمنة، ما يلي:**

- الارتباط الوثيق والعضوي بين المعلومة العلمية والتقنية، وبين فلسفة
المكتبة الجامعية، فكلما قصرت هذه المرافق في اهتمامها بالمعلومة العلمية، فهو
تقصير في وجود هذه المكتبات، لذلك جاءت هذه الخطة من أجل العمل على
إعادة هذه الخاصية للمكتبات الجامعية، ودفعها إلى ممارسة أسباب وجودها
واستمرارها في الزمن، والحضارة.

- وجود نوع من "الحماسة" لدى "بعض" المهتمين والمشرفين على مرافق
التوثيق والمعلومات نحو الدخول في تجربة لتحقيق الاستفادة الممكنة من الحلول
التقنية والتكنولوجيات الحديثة، مما يفرض علينا حماية هذا التوجه -
كمختصين، بل وترشيده إلى ما يحقق الطموحات الكبرى لمرافق التوثيق
والمعلومات الأكاديمية الوطنية.

- ضعف التجربة الوطنية من حيث كيفية استيعاب التكنولوجيات
الحديثة في منظومتنا المكتبية، وكذا غياب المواصفات الوطنية الخاصة بتداول
المعلومة والتعامل مع الوثيقة.

- وجود جهود بذلت في التعامل مع المستجدات والتغيرات والتحولات
التكنولوجية التي مست جل قطاعات الحياة، وحتى لا تبقى هذه المحاولات
مبعثرة، سعينا بما أوتينا من جهد -من خلال هذه الدراسة- على رسم خطوط
ومعالم في سبيل جمعها وإرشادها وتوجيهها إيجابياً.

• هناك الكثير من الأعمال نقوم بانجازها في مرافق التوثيق والمعلومات، لكن من دون أن نتحقق من نوعيتها وتأثيرها على خدمات المعلومات، من دون وضوح في الرؤية.

• وجود بعض الحراك في التعامل مع المشروعات الرقمية لدى عدد محدود من المرافق التوثيقية الجامعية الوطنية، والمخاطر المحتملة بتوقف هذا الحراك بالنظر إلى المشكلات والعراقيل البيروقراطية المترسبة في أذهان الكثيرين من المؤثرين في قطاع المكتبات والمعلومات، من حيث ضعف إدراك أهمية هذه المرافق، واعتبارها في غالب الأحيان مجرد ديكور عمراني، يلمع صورة الجامعات.

• مازالت مكتباتنا تتحرك وتنشط في إطار وجود سياسات وخطط أجنبية، وتحاول تقليدها، من دون مراعاة للمخزون الثقافي والاجتماعي والمهني والسياسي، وهو ما يجعل من تربتنا مقيّدة بمخزون التجربة الأجنبية، وسيعيقنا هذا الواقع في تأسيس انطلاقة متحررة وبمبادئنا الخاصة.

• مازال المكتبيون ينشطون في سلم وظيفي إداري مغلق، غابت في بعض جوانبه روح المسؤولية، وتم تضيق صلاحيات الإبداع والرؤية العامة للمكتبة.

• هناك الكثير من الكفاءات الجديرة، لكنها غير فعّالة.

• بقاء مرافق التوثيق والمعلومات الوطنية خاصة الأكاديمية منها بعد قرابة أربعة عقود من الزمن بعيدة عن صناعة لحظات من الوعي والحضارة، فلم نستطع خلال هذه الفترة من أن نرسم خريطة وطنية واضحة لهذه المرافق، من حيث قدراتها، وتحدياتها، ومشكلاتها الحقيقية، ولا حتى تقييم انجازاتها، بالرغم من وجود فكرة العمل الجماعي المشترك في فلسفة القائمين على المكتبات الأكاديمية الوطنية وتجسّدتها في محاولات هنا وهناك، لذا ينبغي الإسراع في تهيئة الظروف والمناخ الملائم لنمو هذا التفكير، بما يجعل في المستقبل القريب من هذه المرافق، القلب النابض ليس للجامعة فقط، وإنما للمجتمع ككل.

• ضعف فاعلية وتأثير تخصص علم المكتبات والتوثيق والمعلومات، في توفير القدرات البشرية القادرة على صناعة الفارق في العلب السوداء لهذه المرافق،

مما يجدر بنا كمتخصصين إعادة النظر من جديد في منظومة التكوين العلمي المتخصص للعاملين بهذه المرافق.

5- تحديات صياغة الخطة الوطنية للرقمنة

إن مما يحذر به الباحث -في الوقت الراهن- ليس نقص الإمكانيات المادية ولا التقنية المرتبطة بنجاح عملية تثمين واستغلال المشروعات الرقمية، وإنما التوجس يظهر في النموذج الاجتماعي والمهني والاقتصادي للمجتمع الجزائري، الذي لم يظهر بشكل واضح وجلي، ذلك أن التراجع الذي نعيشه في حياتنا اليومية مرده إلى مستوى "القيمية" المتجلية في منظومة الإنجاز للفرد الجزائري، فالكثير من الأعمال التي ننجزها في الوقت الراهن تبحث عن فرص نجاحها، ولا تبحث عن القيمة التي تحدث بها الفرق، فهناك الكثير من الواجبات التي يقوم بها المكتبيون والعاملون في مرافق التوثيق والمعلومات، ولكن من دون أن تكون لها قيمة مؤثرة في صنع الفارق الوظيفي أو العلمي.

إن المشكلات والصعوبات التي تعترض أي مشروع أو مبادرة، أو التي نتكبد بها في كل يوم من حياتنا، تكمن في أربعة محاور⁽³⁰⁾ مهمة:

5-1- الأشخاص الذين لهم علاقة بالخطة:

إن وجود الجاهزية والقابلية لوجودها، لدى مجموع الأفراد القائمين على مثل هذه المشاريع يعدّ مسألة في غاية الأهمية، فالأفراد الذين يعتقدون بأنهم غير قادرين على التقدم وليست لديهم الرغبة في التقدم (تحسين ظروف الحياة) يُشكّلون العقبة الكؤود في طريق تحقيق المشروع، بحيث يشكّل هؤلاء واجهة النموذج الثقافي "السلبى"، وهم من يؤسسون لمقاربة التجاهل والحياد السلبي المطلق، وبالتالي فينبغي مراعاة هذه المعطيات أثناء التفكير في العمل الجماعي. إن رسوخ الإنجاز والإتقان في منظومة المبادئ، لدى الأشخاص الذين لهم علاقة بمشروع الرقمنة، هي النقطة الحاسمة التي بها يمكن أن ننجز وبشكل صحيح، بالرغم من نقص الإمكانيات وقلتها، أو عدم وجود الكفاءات وضعفها. فالصدق الذي نلمسه في المكتبيين المعنيين بتأسيس هذه المشروعات، سيُبدّد كل الأوهام

وكل الصعوبات، ويقضي على كل العراقيل. إن الرقمنة تحتاج إلى الإنسان المتخصص الواجب (الذي يؤدي واجبه)، وليس الإنسان المتخصص الحق (الذي يسأل عن الحقوق)، وإلا سوف يتحول المشروع إلى ديكور يورق كاهل مكتباتنا.

5-2 - الخلفية النظرية (الأفكار، القيم، المعتقدات..) التي تؤطر للخطة:

تشكل الأفكار والمعتقدات، والقيم والعادات... خلاصة "النموذج الاجتماعي" العام الذي من خلاله، يمكن اعتبار الرقمنة كسلوك فردي أو جماعي من الأعمال "البسيطة" التي يجب أن نقوم بها، أو من الأعمال التي لا نستطيع القيام بها، فوجود القابلية الموجبة للتعليم والتقدم يسمح بوجود الاستعداد للعمل، والإنجاز الجماعي، والذي يسمح بدوره بتحصيل تراكم إيجابي في المعارف المحكّمة التي تكون معها احتمالات الفشل ضئيلة.

فالواجب، أن نجعل -وفي إطار هذه الخطّة- من الرقمنة خياراً ومتنفساً مريحاً لمرافق التوثيق والمعلومات، من أجل تسجيل حضورها في بيئة خدمة المستفيد المحلي والأجنبي.

ومما يوطد هذه الخلفية إيجاباً هو وجود نظام من التقسيم والتوزيع العادل للمسؤوليات والواجبات، وكذلك في الحقوق، فوجود هذا العنصر يقوي الشعور بالانتماء إلى الفكرة الرئيسية المُعبّر عنها في (الرؤية)، ويقوي أسبقية المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة.

5-3 - طبيعة ومستوى البنية "الشيئية" أو التقنية القاعدية للخطّة.

تعد التكنولوجيا من المتغيرات الجوهرية الجديدة التي من خلالها يمكن صنع وإحداث الفارق في القيمة، والنظر إلى هذه التقنية ينبغي أن يكون مرتبطاً بمدى مساهمته في إحداث التغيير، وليس باعتباره غاية نرجو الوصول إليها، فنجاح المشروعات مبني على هذا الأساس، أي بمدى قدرتنا على التمييز بين وضوح ونضج الفكرة الرئيسية التي ندعو إليها وبين القيمة المؤقتة للوسيلة التكنولوجية التي نستخدمها.

فالرقمنة، هل هي عملية إضافية في المكتبة التقليدية في حلة تقنية، أم أنها عملية مستقلة عن المكتبة لها تنظيمها الخاص، وهيكلها التنظيمي المستقل؟

فإذا كانت عملية جزئية فهي توظف الأدوات والوسائل الموجودة في المكتبة، وأما إذا كانت عملية مستقلة، فهي تحتاج إلى بنية قاعدية تحتية وفوقية كافية، وإلا فهي مغامرة غير محسومة العواقب.

5-4 - مستوى صلابة وقوة الأدوات والوسائل المستخدمة في الخطة.

إن البوصلة التي اخترعها العرب هي التي أوصلت كريستوف كولومبوس لاكتشاف أمريكا، فهل ستكون الرقمنة التي كانت من نتاج الغرب، سبباً في تطور المكتبات العربية والوطنية؟ وعندما هما الأمريكيون للصعود إلى القمر واكتشاف المريخ، كنا نحن نتساءل هل للثور - الذي على قرنه تقف الأرض - محراث؟، ومما هو مصنوع؟ وحتى لا يضيع ما تحمله "الرقمنة" من محاسن ينبغي أن لا يطول بنا المقام في التنازع بمصطلحات المكتبات الرقمية وما يتعلق بها، بل يجب أن نسعى إلى تمتين هذه الحلول التكنولوجية بإضفاء المميزات والخصائص والخصوصيات المحلية والوطنية، حتى لا يمكن أن تكون هذه الوسائل في المستقبل القريب من بين المشكلات التي تحول بيننا وبين النجاح. إن الرقمنة تحتاج إلى أدوات ووسائل، وهذه الأدوات نستوردها من الغرب، مما يعني أن محاولتنا هذه ستكون رهينة التقدم والبحث الذي يجري هناك، فبالرغم من أن هذه الأدوات فعالة وصلبة، إلا أنها في سياقنا الوطني تعدّ هشة وغير صلبة، لأنها تعرض طموحاتنا وإنجازاتنا إلى التوقف والاضمحلال، بمجرد توقف عقول الغرب، أو عدم رغبتهم في إمدادنا بهذه الوسائل، وبالتالي فإن الإنجاز الذي نُحقّقه في نهاية المطاف هو إنجاز وهمي غير حقيقي.

إن الخطة الوطنية للرقمنة، ينبغي أن تستثمر في جود التخصصات التقنية والتكنولوجية في الجامعات الجزائرية، وتسعى إلى وضع إستراتيجية لتطوير البرمجيات والأدوات التكنولوجية، من خلال تشجيع الصناعة التكنولوجية التي سوف تُستثمر في مشروعات الرقمنة، وإلا سوف نمضي حياتنا كلها نتعشى على موائد الآخرين.

6 - المقاربات (السيناريوهات) المنهجية لبناء الخطة الوطنية للرقمنة: (31)

إن الحاصل اليوم كواقع فعلي وحقيقي، فيما يتعلق بالرقمنة في المكتبات العربية، والجزائرية بشكل خاص، يجدها مهيكلة في مستويات متعددة، ومختلفة، تعبّر في مجملها عن الخلفية الفكرية والتقنية والسياسية... التي أطرت، ولا تزال تؤطر لهذه الحلول التكنولوجية، وغيرها، وفي كيفية الاستفادة منها في خدمة المستفيد، بحيث يمكن إجمالاً، الإشارة إليها كما يلي:

(أ) **مقاربة التقوية والمواجهة:** بحيث برزت مجموعة من المكتبات الجامعية، حاولت أن تُطوّر التكنولوجيات الحديثة، وتؤطر لها ضمن سياستها، وتحاول أن تستفيد منها، فهي مكتبات اختارت أن تستفيد من الحلول التي توفرها التكنولوجيا الحديثة، فقامت بمحاولات لرقمنة مجموعة من الرصيد الذي تتوافر عليه، فهذه المحاولات في ظل المناخ الإداري والتنظيمي الوطني العام، يُعتبر "مغامرة"، ومن حيث المناخ الدولي العام، تعتبر هذه المحاولات، من التجارب التي "يجب" أن يُعرف لها قدرها، وفي أن تُثمن لأنها سمحت ببروز تفكير وإنجاز جزائري.

(ب) **مقاربة الترقب والانتظار:** من جهة أخرى، وبالنظر إلى الحلول والفوائد التي توفرها الرقمنة وبقية الحلول التكنولوجية الأخرى، وانطلاقاً من العوائق والمشكلات، والمنظومة الإدارية المعقدة، وغياب التحفيز والتشجيع، نجد مجموعة من المرافق التي وقفت مترددة في خيار المواجهة، أو التجاهل، فهي في تفكير دائم في مثل هذه الحلول، ولكنها متخوفة من العواقب التي يمكن أن تنجرّ عن ذلك، فهي في موقف "الأعراف" بين المواجهة والاستسلام.

(ج) **مقاربة التجاهل:** إضافة إلى المقاربتان التي تمت الإشارة إليهما، والتي من خلالها تجلت مواقف ونوايا مرافق التوثيق الجامعية تجاه تكنولوجيا الرقمنة، فإن هناك طائفة أخرى من هذه المرافق، لم، ولا تحرك ساكناً بإيجابية نحو هذه التكنولوجيا، وبالتالي المساهمة في إيجاد مناخ مهني غير مشجّع على الإنجاز والمثابرة..

بالنظر إلى الواقع المشخن بالتوقعات غير المعروفة، في بيئة المكتبات الجامعية الوطنية، وتحكم العشوائية، والقرارات السياسية غير المدروسة والتي يسيطر عليها الجانب الفلكلوري، برزت مجموعة من المؤسسات التوثيقية الجامعية، ترفض التفكير في مثل هذه المشروعات، واختارت لنفسها الحياد "السلبى"، الذي يعتبر في ظل غياب البيئة التنظيمية خياراً لا مفر منه لهذه المرافق، وبالتالي فعدم دخول هذه المكتبات في مشروعات، لا يجب ان يعالج في منأى عن المحيط والحيثيات التي تسببت فيه.

إن وجود المرافقة التنظيمية المؤسسية للمكتبات الجامعية سيتمكن من التعرف على الدوافع الحقيقية وراء تخلف هذه المكتبات عن توظيف هذه التكنولوجيا، وبالتالي إعطاء تبريرات منهجية وعلمية للمكتبات الأخرى التي تبادر بمشروعات، وبالتالي عدم التأثير عليها في اتخاذ قرار بالانطواء على تقاليدھا القديمة.

خاتمة:

تعد "المكتبة العلمية الرقمية الجزائرية" الغاية المثلى لنموذج الخطة الوطنية التي حاولنا أن رسم معالمها الأولى في طيّات هذه الدراسة، ثم إن نجاح حركة الرقمنة في منظومة المكتبات الأكاديمية الوطنية، ضرورة أخلاقية وعلمية ومنهجية بالنظر إلى التطورات المتلاحقة، والتغيرات العميقة التي رافقت المجتمع، وبالنظر إلى ضعف التأثير الذي يجب أن تمارسه هذه الوحدات، في تحقيق أهداف مؤسسات التعليم العالي السامية (تكوين الكفاءات، تطوير البحث العلمي، وتنمية المجتمع). وأن التوجه نحو العمل المؤسسي الاستراتيجي، الذي يستهدف جمع شتات الجهد، والمال والموارد، من الاختيارات المتاحة بين أيدينا، من أجل المبادرة في صياغة نهضة وحضارة تحمل الخصوصيات المحلية، والقيم الوطنية المتوغلة في حياة الأفراد. والخطة الوطنية للرقمنة والمكتبات الرقمية، هي التي سوف تجعل من إنتاجنا العلمي المحلي، محلّ تقدير واحترام ضمن منظومة العقل الكوني، والتفكير العلمي العالمي، ومن دونها سوف نبقى نتعشى